ولا على الاخير لبيان فايدة حكم المتصل والاقاحدهما يستلزم الاخر وفيه ان تعريف ضمير النصب المنفصل بقوله ما لا يتقدم لا غير ما نع لانه يصدق على التاء من قمت مع انها ضمير رفع والجواب ان ما في قوله ما لا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام والله والقبيل فهذا تعريف النوع من المتصل وهو المنصوب او ان ما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن الانقسام والتفصيل والتمثيل وهو ما يتقدم على عامله

اورد عليه ايضا ان التعريف المنفصل غير مانع لصدقه على انا فانه يقع بعد الا نحو ما قام الا انا وهو ضمير مرفوع لا منصوب وفيه والجواب كالذي قبله قول بفتح الميم قيد بذلك لان فاعل يكون فاعلا والحاصل ان ما قبل فا ان كان منصوبا كانت مفعولا نحو اكرمنا وضربنا وان كان ساكنا كانت فاعلا نحو اكرما وضربنا قول والكاف والهاء هي الضمير وحدها وقيل المجموع ضمير وكذا اياي وقيل اياي مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير ايضا او اسم غير ضمير وقيل اياحرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله خلاف بلا ثمرة مرتبة قوله الثاني المفعول المطلق اي عند التقييد فلفظ المطلق كما قال السيد اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق قوله اي الذي يصدق عليه عند اقتران تمي الاطلاق ويصدق اي يحمل فان الصدق في المفردات بمعنى الحمل في الاخبار فيقال مثلا في ضربا من ضربت ضربا مفعول بدون تقييد له او به الخ قوله حرف او ظرف لا بد من جار بدل بعض من كل فالمقيد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف الجار المفعول معه لمصدوف للجار الحرف او الظرف وهو مخصوص بحمه في ومعه فانها جارة بالاضافة ومصدوف الضمير المجرور العايد على الذي قال ابن الصايغ في شرحه للجمل وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لان المفعول حقيقة واطلاقا واطلاقهم على المفعول به انه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي والا فزيدا من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك

الضرب

الضرب واما زيدا فمفعول به الضرب لكنه مبني اصطلاحي مفعولا علم انه المفعول به فاذا اراد المفعول حقيقة قيده بالاطلاق او باسم يخصه وهو المصدر قوله وهو المصدر المصدر في اللغة هو الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ الجاري على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا لدلالته على الحدث الذي هو مفعول لفاعل حقيقة او في الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره للاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري واثره متقاربين لم يفرق بينهما اهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم ان المصنف حذف قيدين من التعريف وكان عليه ان يقول وهو المصدر الفضلة غير المال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربك ضرب شديد فضربه الذي وقع خبرا وان كان مصدرا لعامله هذا وهو ضرب الواقع مبتدا ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولى مدبرا فان مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال قوله الموكد لعامله اي الموكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربت ضربا موكد للحدث الذي اشتمل عامل النصب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه موكدا له ان يفيد ما افاده العامل من الدلالة على الحدث كمو منزلة تكرير الفعل فرجع لمعنى التوكيد اللفظي قال الرضي التاكيد والحقيقة للمصدر المضموم ثم الفعل لكونهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فتقول ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار عنزلة قولك احدثت ضربا فعلم انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول الفعل تنبيه المصدر الموكد لا يثنى ولا يجمع بما مفاقا فاق واختموم بنا الوحدة كضربة بعكسه وخطا واختلفوا في النوع والمشهور الجواز وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين قوله او المبين لنوعه اي لنوع الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التاكيد الذي اشتمل التسم الاول قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)